قالت العرب

رأيتك أمس فى الميناء مسافرة بلا أهل بلا زاد / ركضت إليك كالأيتام أسأل
حكمة الأجداد / لماذا تسحب البيّارة الخضراء إلى سجن إلى منفى إلى ميناء
/ وتبقى رغم رحلتها ورغم روائح الأملاح والأشواق تبقى دائما خضراء

المشهد
العدد 334 - السنة الثالثة عشر- الأحد 28 أبريل 2024 م – 19 شوّال 1445هـ

«د. بدر ماشاء الله» رئيس حراك ليبيا الوطن لـ «المشهد»

إسقاط مجلس النواب والحكومة واجب وطنى بإمتياز

لا حسم سياسى فى ليبيا دون رعاية مصرية ونمد أيادينا للقاهرة ونأخذ عليها التمسك بأشخاص وأجسام مهترئة منتهية الشرعية والصلاحية

ليبيا كما السودان، ليس امتدادا وعمقا استراتيجيا فقط، بل فيهما تكمن حلول كثير من مشكلات مصر؛ وبدورها يمكنها حل جل أزماتهما، لكن الواقع أحال البلدين إلى تحدى يهدد الأمن القومى ويحده داخل الحدود، وكلما زادت اشتعلت الصراعات فيهما، ارتفع معدل هذا التهديد.

فى ليبيا حاولت مصر احتواء الوضع وتحييد التهديد بوسائل مختلفة، وكذا فعل المجتمع الدولى ممثلا بالأمم المتحدة، لكن كلما لاحت فى الأفق بوادر انفراجة؛ تأتى نذر مواجهة بين الفرقاء فيها، الأسبوع الماضى (الثلاثاء١٧ أبريل) أصبحت ليبيا الموعودة بمصالحة وانتخابات تنتظر الإجراء، أمست على إستقالة مبعوث الأمم المتحدة «عبد الله باتيلي» لينضم لمصفوفة من مبعوثين سبقوه، مثلت ليبيا معضلة لهم، فلم ينجز أحد مهمته إلا بالشذر القليل.

استقالة «باتيلي» جاءت على وقع تدهور عسكري، ونذر معركة جديدة بالعاصمة، مع تصاعد الخلاف بين رئيس حكومة الغرب «عبد الحميد دبيبة» ورئيس البنك المركزى «الصديق الكبير»، والنتيجة أرتال من السلاح تدخل طرابلس وتأهب ميلشاوى لجولة من المواجهة المسلحة..

جميع من يتصدر المشهد السياسى حمله مبعوث الأمم المتحدة مسؤولية الفشل، فكان السؤال البديهي، إن كانوا هؤلاء يمثلون الآزمة فمن يمثل الحل، وأين عموم الليبيين، هل عقمت ليبيا عن إفراز وطرح البديل، وهل غابت البدائل عن الفاعلين فى ليبيا؛ إقليميين ودوليين، فأغلقوا الدائرة على إعادة إنتاج ما فيها من شخوص، أسئلة توجهها (صحيفة المشهد) وفى أول حوار لوسيلة إعلام مصرية مع أحد من يطرحون أنفسهم بديلا سياسيا وجزءا من الحل (حراك ليبيا الوطن) وهذا حوارى مع رئيسه الدكتور مهندس «بدر ماشاءالله»..

● قرابة اثنتى عشرة سنة، من يد مبعوث أممى لأخر تنتقل ذات المهمة التى تراوح مكانها.. جمع الفرقاء والاتفاق على إجراءت يشارك ويقبل بها الجميع، وصولا لبرلمان موحد ورئيس واحد، وحكومة واحدة لدولة تمزقت بين غرب وشرق وجنوب، وحكومتين ومجلسين ورئيسين.. أين مكمن المعضلة؟

. المبعوث الأممى كرر ما نردده فى الحراك ونؤكد عليه، أن الأزمة يقف خلفها القادة الليبيون وعدم رغبتهم فى التوصل لحل، فهم يتسمون ب«الأنانية»، ويسعون خلف مصلحتهم الشخصية لا مصلحة لليبيا، فلا أحد لديه الرغبة ولا الإرداة للوصول لحل، وهدفهم الحفاظ على الوضع الحالى عبر مناورات للمماطلة على حساب الشعب، كما قال.

فالساسة من أصحاب المصالح يسعى كل منهم لبقاء الوضع على ما هو عليه، ليس فقط لاستمراء الوضع الحالى والحفاظ على المكاسب والميزات المالية والسياسية، لكن الخشية الأكبر من وقت الحساب والسؤال، أو بالأحرى المحاسبة عما تم اقترافه من فساد واستغلال نفوذ وسلطة لتحقيق مكاسب بطرق غير مشروعة. جميعهم أوصلونا لحالة التشرذم السياسى المقصودة التى نعيشها، ومن خلالها تدخلت القوى الإقليمية، التى لا أبالغ إن قلت إنها تحتل أجزاء من وطننا الحبيب بمساندة مجلسى النواب والدولة، مما ألحق الضرر البالغ بكرامة وسيادة الوطن.

فإسقاط مجلس النواب والحكومة نعتبره واجبا وطنيا بامتياز، إسقاط جميع الأجسام السياسية هدفا ساميا لنا، ونعلم أن أى عمل سياسى ومؤسساتى داخل الوطن، نهايته الفشل بعد استنزاف الوقت واللعب على مد أمد كيانات صارت غير شرعية طبقا للإعلان الدستوري، واتفاق «جنيف . تونس» والذى يعتبر مسودة اتفاق غير قابلة للتغيير أو الانسحاب منها إلا بتصل الأطراف الدولية الضامنة، والذى ضرب به المجلسان عرض الحائط، فالمجالس تتلاعب وستظل على هذا المنوال لصالح بقاء القوى الدولية والإقليمية، عبر قواعد عسكرية، بذريعة الإصلاح السياسي، بينما الهدف حماية مصالحها ومصالح عملائها، الذين يقودون المرحلة التى لم تشهد لليبيا مثلها منذ قرون.

● **بعد استقالة «باتيلي» تعود ليبيا للمربع واحد، وتبقى رهينة لأطراف متصارعة.. فأين المخرج؟**

نحن لا نعول على الأمم المتحدة، ووجودها من خلال بعثتها للدعم فى ليبيا كان سببه وضع البلاد تحت البند السابع بعد ثورة ١٧فبراير، ولدينا يقين أن البعثة الأممية لا تستطيع حل النزاع فى بلدنا، كما فشلهم فى باقى العالم وكذا تماهيهم من الأجسام المتصدرة للمشهد السياسي، والتى لا تتحمل مسؤولياتها فيما تم الاتفاق عليه فى كل الاتفاقات سواء اتفاق الصخيرات أو جنيف وغيرها، وهو ما يجعلنا نعتبر أن بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى غير صادقين فى إيجاد حل للمشكل الليبي.

ثانيا: التدخل الخارجى الذى أضعف دور الأمم المتحدة والبعثة الأممية، وأضعف أيضا المنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وجعلها أدوات لتحقيق وتمرير أجندات تلك الدول، الأمر الذى جعلهم يدعمون أطرافا على حساب أطراف أخرى، مما جعل بعض المتصدرين للمشهد فى بلادنا يستقوون بدعمهم لكونهم ممثلين لهذه الدول، وجعل تلك الأطراف لا تقدم أى تنازلات لإيجاد حل.

ثالثا: لا وجود لنية صادقة لدى الليبيين المتصدرين للعملية السياسية لكونهم أصحاب المصلحة، وأيضا أصحاب الأزمة وقد يكونون صناعها فى بعض الأحيان كى لا يغادروا أماكنهم لإيجاد حل للنزاع القائم منذ ٢٠١١.

رابعا: الحياة السياسية فى بلادنا ينظمها الإعلان الدستورى المؤقت، ولا يصح أن تكون هناك خارطة طريق لإيجاد قاعدة دستورية من أجسام موجودة فى السلطة، وأغلبها وصل للسلطة بشكل توافقي، والأجسام التى تم انتخابها منهم انتهت مدتها الدستورية، هناك لجنة لصياغة الدستور مفوضة من الليبيين من خلال انتخابها ولا يتم تحقيق أى عمل بديل عنها فهى المختصة بذلك من خلال انتخابها، ولا يصح أن هناك أجسام أتت بشكل توافقى تكون بديلة عن لجنة صياغة أنتجت دستورا قد يكون غير ملبى لتطلعات الليبيين والواقع والحاجة، لكن اللجنة لم يتم الإعلان عن انتهائها، ولا نعرف ما آلت إليه وسط هذه الأجسام السياسية المعطلة للحالة السياسية فى بلادنا.

بذلك لايمكن لنا من التخلص من البعثة الدولية والوصاية الدولية، ما لم ينخرط الليبيون فى عملية ديمقراطية وتداول سلمى على السلطة على أسس حقيقية لتحقيق الأمن والأمان فى لبلدنا والمنطقة أيضا.

مَن عليه إحداث التغيير هو المواطن، الشعب ومنظمات المجتمع المدنى التى تعمل بفكر وطنى والمؤسسات الوطنية، وجود الدور الأممى يزيد الأمر إرباكا وسوءا، فهو النافذة التى يطل ويدخل معها التدخل الخارجى السلبي. للأسف هذا الوجود أصبح حتميا، وعلاج الجانب السلبى منه يتطلب وعيا عاما من جموع الليبيين ومؤسساتهم الوطنية، وتعاون ومؤازرة الأشقاء والأصدقاء، فالمجتمع الدولى منقسم تجاه الحالة الليبية، كل تبعا لمصالحه، ولابد من إيجاد صيغة مشتركة وتقسيم للأدوار بين المتدخلين فى الحالة الليبية ليحدث توافق على المصالح التى تؤسس لرؤى مشتركة لحل المشكلة السياسيه الليبية.

● **وماذا عن الانقسام بين الشرق والغرب.. وتبدو هناك رغبة لدى البعض لاستمرار هذه الحالة؟**

– للإجابة على هذا السؤال لابد من الرجوع للخلف قليلا، فبلادنا أو ليبيا الحديثة تم تأسيسها من خلال توحيد الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، وفزان) وهذا المشروع لم يكن رغبة لبعض القادة السياسيين فى تلك الفترة، لكنه رغبة جموع الأمة الليبية فى الأقاليم الثلاثة، والذين ضغطوا على القادة باتجاه توحيد الأقاليم تحت راية (المملكة الليبية المتحدة) بقيادة الملك الراحل، طيب الله ثراه، "إدريس السنوسي"، وبذلك صدر قرار الأمم المتحدة بأن ليبيا دولة مستقلة مكونة من الأقاليم الثلاثة، أما ليبيا اليوم ما حدث فيها وما يحدث سببه المجتمع الدولى الذى شجع ودفع الليبيين ليقوموا بعملية التغيير التى حدثت فى ١٧فبراير، إلا أن المجتمع الدولى نفسه ترك الحبل على الغارب وأصبح يماهى ويتماهى وغير جاد فى حل الأزمة الليبية، الأمر الذى انتج الفشل السياسى من المتصدرين للعملية السياسية، وتسبب فى تقسيم الإدارة والمؤسسات الليبية، ما أضعف الدولة وأنتج مزيدا من الفوضى وعمليات الفساد والنهب، وما جعل الحالة تستمر مع تشبث وبقاء هذه الأجسام لفترات طويلة، ويصنعون مجالا لبقائها وأصبحت البلاد تسير للمجهول..لا نقول أنها ذاهبة باتجاه التقسيم، ولكن بقاء الحال على ما هو عليه يفضى لمزيد من الفوضى والفساد وإتلاف مقدراتها وتآكل مدخراتها.

وللخروج من هذه الحالة لابد من إيجاد حكومة وحدة وطنية توافقية تعمل على توحيد المؤسسات، وبخاصة المؤسسة العسكرية التى نعتبرها الضمانة الوحيدة التى يمكن أن تحافظ على وحدة التراب الليبي، وأن تحارب الجريمة والإرهاب، وهو ما حدث فى السنوات الماضية وتحافظ على مكاسب الليبيين سياسية أو اقتصادية. وأن تشرف هذه الحكومة على الانتخابات، خصوصا الانتخابات البرلمانية، وانتخاب لجنة لصياغة الدستور كى نستطيع القيام بإجراء انتخابات الرئاسية، وأن تطلق المصالحة الوطنية لإحداث حالة من التصالح بين الليبيين حتى وإن لم يكن هناك بين عمومهم حيث أصبح الخلاف سياسيا، مع أن التوجهات لا تعنى شيئا ما دمنا نعتبر أن ما تأتى به الصناديق هو ما يقبله الليبيون فى إدارة شئونهم بشكل ديمقراطي. وهذه الحكومة لابد أن تحدث عملية تنمية فى جميع أنحاء البلاد بشكل استراتيجى كى نستطيع تخفيف الأعباء عن الميزانية العامة وتخفيف الاعباء عن كاهل المواطنين من خلال التعيينات التى تثقل الميزانية بالرواتب التى تجاوزت كل الحدود وأن يقلل السلك الدبلوماسى وتغلق عديد من السفارات التى لا حاجة لها، ودراسة حالة دعم الوقود والتخلص من بؤر الفساد والجريمة والاتجار بالمخدرات التى زادت ونتجت عن حالة الفشل السياسى الذى تسببت فيه العملية السياسية طوال هذه الفترة.

● **اسمح لى بسؤال ارتبط فى الذهن المصرى وربما العربى بأحداث ليبيا وهو "مَن أنتم.."؟ وسؤالى هنا موجه لحراك ليبيا الوطن؟**

. حراك ليبيا الوطن، مؤسس من متقدمين للترشح للانتخابات البرلمانية، ويدعمهم فى ذلك بعض المشايخ والأعيان وزعماء القبائل ومؤسسات المجتمع المدني، والحقيقة ظهرت جليا رغبة الليبين للقيام بواجبهم الذى تكفله كل التشريعات والقوانين ليمارسوا حقهم فى اختيار قادتهم فى الأجسام التشريعية والتنفيذية أو الدستورية، ودليل ذلك هو تقدم أكثر من خمسة آلاف للترشح للانتخابات البرلمانية، وكذا تسجيل ٢ ونصف المليون مواطن بسجل الناخبين للإدلاء بأصواتهم فى اختيار من يمثلهم، ونحن فى حراك ليبيا الوطن لنا رؤية أو تقدير لما آل إليه الوضع فى بلادنا بعد اتفاق جنيف الذى أتت بموجبه حكومة الوحدة الوطنية وكذلك المجلس الرئاسى وتحديد موعد الانتخابات فى ٢٤ ديسمبر وفشل هذه العملية والإعلان عن «قوى القاهرة» التى بموجبها تم تأجيل الانتخابات لأمد لم يحدد، مما سبب خيبة ودهشة لليبيين، لأن الأسباب التى استند عليها التأجيل لم تكن حقيقية ومنطقية؛ فى التوأمة بين الانتخابات برلمانية ورئاسية وأنهما لا ينفصلان وفى حال فشل أحدهما تفشل الأخرى، وهو أمر نستغربه، ونعتبره إفشالا للعملية من أساسها الذى بدأ فى جنيف.

فالحراك يضم لفيفا من شخوص يطرحون أنفسهم كبديل سياسى يرفض الوضع الراهن بآلياته ويسعى لإقامة دولة عبر الوسائل الديمقراطية والتمثيل النيابى والسياسي، قطعنا شوطا كبيرا فى هذا المسار بقائمة من ٣٥٠ مترشحا لمجلس النواب القادم، بينهم ٨٢ نساء وشباب، و١٦ من قيادات منظمات المجتمع المدني، يمثلون الدوائر الانتخابية الأربع بالمنطقة الشرقية والغربية والجنوبية. فحراك ليبيا الوطن يحاول أن تكون مطالبه ورؤيته تشمل كل البلاد.

كثير ما تتحجج الأطراف الحاكمة بأن الشارع غير جاهز لإسقاطهم لأنهم راضون عن أدائهم، رغم ما يقترفونه من أخطاء، فجاء الحراك ليوصل رسالة بأن الشارع غير راض، وأنه يتطلع لتغيير المشهد واسترداد الدولة، فالأطراف الحالية ليست لها حاضنة شعبية، اجتماعات المجلسين تسير تبعا لإنفاق أموال الدولة على شراء الذمم، والتعطيل والإنفاق على منصات إعلامية ومالية للذهاب بالوطن لما لا يحمد عقباه، ولم يكن أمامنا سوى التوجه لصاحب الحق الأصيل فى هذا البلد ألا وهو الشعب، كان لنا الحظ الأوفر بالضغط القَبلى و المؤسساتى لتشكيل «حراك شعبي» ينقل صوت الشارع صافيا ونقيا، وصنع قرار سياسى عندما تكتمل أعماله، وذلك عبر ملتقيات شعبية منها «ملتقى القبة نحو الانتخابات» ٨ مارس ٢٠٢٢، و«ملتقى الأبرق نحو الانتخابات»، تلاه «ملتقى سلوق مشاركة أوسع من الحراك» و«ملتقى درنه نحو الانتخابات» مايو ٢٠٢٣ لدعم مبادرة المبعوث الأممى المستقيل «عبدالله باتيلي» لتشكيل لجنة رفيعة المستوى لإنجاز الاستحقاق الانتخابي، وتلا ذلك عدة ملتقيات ومسيرات فى (طبرق، القبة، شحات، المرج، درنة..) لحث الجماهير على الخروج لإسقاط جميع الأجسام السياسية منتهية الولاية.

● **تركز فى حديثك ويركز الحراك فى فعاليته على الانتخابات، وليبيا لم تحسم معضلة أيهما يأتى أولا انتخابات برلمانية، أم رئيس وحكومة موحدة تشرف على الانتخابات؟**

. الحراك شعاره نعم للانتخابات لا للتمديد.. وننشط فى تعبئة الشارع ليقوم الليبيون بممارسة حقهم فى اختيار قادتهم، والتواصل مع جميع الأطراف المحلية والمنظمات الدولية المعنية بذلك.. هدفنا هو الانتخابات وتحقيق الأغلبية فيها، نؤمن بأن الانتخابات البرلمانية أساسية لاستكمال الاستحقاقات الدستورية، فلا يمكن أن تجرى انتخابات رئاسية مالم يكن هناك دستور ينظم ذلك، وما أوصلنا لما نحن فيه هو أن الأجسام التى تولت المراحل الإنتقالية، من المؤتمر الوطني، وكذا البرلمان، فشلوا فى إنجاز مهمتهم لعدم إنجازهم الاستفتاء على الدستور، وانشغالهم بالمكاسب المادية والوظيفية الأمر الذى جعل البلاد تغرق فى الفساد والمحسوبية وتغول الميلشيات وجعل التدخل الخارجى يزداد استفحالا.

فالحراك مع إجراء الانتخابات أولا، لتفرز برلمانا يضع الأسس والقواعد الدستورية للدولة، وقد حذرنا سابقا من أن انتخابات ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ كانت تتجه لطريق مسدود، نظرا للمخالفات الدستورية والقانونية التى بدأت من اتفاق «الصخيرات»، ونعتبر الاتفاق مسؤولا عن بداية انهيار «القضاء الليبي»، بإغلاق الدائرة الدستورية وذلك خدمة لمصالح دول بعينها، وأعلننا معارضته، مطالبين بالرجوع للإعلان الدستورى الصادر من المجلس الانتقالي، والذى ينص على الانتخابات البرلمانية، ويجمع أبناء الوطن تحت قبة واحدة، ويضع دستور يستفتى عليه الشعب، ويليه انتخابات رئاسية، للخروج من النفق المظلم فى أقرب وقت ممكن. هدفنا الانتخابات والمصالحة والتنمية المستدامة وتمكين المرأة ودعم الشباب نحو بناء الدولة و دورهم الفعال فى البناء والاستقرار.

● **ماذا عن تواصل الحراك مع الخارج، والقوى الفاعلة فى ليبيا؟**

. نعتبر أنفسنا الممثل السياسى للشارع الليبي، إذا ما سقطت جميع الأجسام السياسية منتهية الولاية، ونعمل منذ فترة للتعريف عن الحراك بالمناسبات والاجتماعات قبلية، سياسية، عسكرية، وأمنية لتشكيل رأى عام وإجماع شعبي، بعد خيبة أمل الليبيين وخذلانهم وعرقلة حقهم فى ممارسة حقهم بعدم أتمام الاستحقاق الانتخابي، الذى يعقد عليه الليبيون آمال الخروج من أزمتهم.

الحراك سلك مسار الحصول على "ترخيص" يمكنه من العمل داخليا والتواصل خارجيا ممثلا للشعب الليبي، وسعيا للاستقلالية والتبرؤ من شبهة العمل لصالح أطراف خارجية زاد نفوذها وأتباعها فى ليبيا ما بعد القذافي، وفى سبيل ذلك تواصل أعضاء الحراك مع كل الأطراف الدولية الفاعلة فى ليبيا، وتلك الساعية لمصالحة أو لدور يضع حدا للانقسام، وتشكيل مؤسسات يعترف بها الجميع، تمثل الإرادة الحرة للشعب الليبى شرقا وغربا وجنوبا وشمالا، تواصلنا مع البعثة الأممية والاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبي.

ولنا مع "بعثة الأمم المتحدة" اتصالات مباشرة، كما التقت سيدات الحراك مع رئيس اللجنة السياسية بالبعثة الأممية، الذى سعى لترتيب لقاء مع سفراء دول دائمة العضوية بمجلس الأمن، لكننا نعتبرهم جزءا من المشكلة ما حال دون إتمام اللقاء، مع ذلك نجح الحراك باقناع البعثة الأممية بعدد من المبادرات، وأكثر ما استعان به وألقاه فى مجلس الأمن عن ليبيا كان نابعا من أسس الملتقيات أو البيانات التى نصدرها، كان آخرها دعم تشكيل "لجنه رفيعة المستوى للإعمار" بدعم ورعاية دولية وبمدة زمنية، ورفضنا أى وصاية عليها أو أن يمثل فيها مجلس النواب أو الحكومة، فقط خليط شعبى سياسى اجتماعى عسكرى وأمنى كممثل للشارع بعيدا عن الأجسام السياسية المتناحرة والمتصارعة. والمطلوب من المجتمع الدولى دعم الرؤية وتنفيذها من خلال إتفاق لأجل الإنسانية كى لا تخرج الأمور عن مسارها.

● **بعد «إعصار دانيال» وكارثة «درنة» بدا المجتمع الدولى متقدما خطوة ليتجاوز الكيانات القائمة، سعيا لفعل وحلول على الأرض، كان ذلك واضحا فى مؤتمر إعادة الأعمار نوفمبر الماضي..**

. المشاورات الدولية قائمة بوتيرة متسارعة نعم، وكنا جزءا من مؤتمر إعادة إعمار درنة، وكان لدينا تخوف فما نراه يبدو أكبر من كارثة الإعصار، من عدم جدية من المجتمع الدولى فى دعم خطط إعمار درنة والمناطق المتضررة، والصمت عن استغلال الكارثة كورقة سياسية تخضع للتجاذبات، وتتحول لحلقة من حلقات التنافس على حساب المنكوبين.

وللخروج من هذا التجاذب طرحنا فى «الحراك» رؤية لتنفيذ خطط الإعمار، بدأناها بمظاهرات «درنة» المطالبة بإسقاط جميع الأجسام السياسية ومحاسبتها، وتأييد إشراف القيادة العامة على إعادة الاعمار، وقرار المشير «خليفة حفتر» بضم المناطق الأخرى التى تضررت جراء الحروب أو من تبعات الإهمال والتقصير والفساد منذ سنوات، وأحيانا عقود فى بعض المناطق والأرياف، فالضرر لاحق بعدد ١٧ بلدية أكثرها أدى لنزوح أهلها.

لكننا، الليبيون لنا روابط اجتماعية خففت من ضغط النزوح، الذى يجب آلا يطول أمده أو يصير واقعا يمتد لأعوام قادمة، فالنازحون أولى بهم؛ وحقهم العودة لديارهم وبيوتهم وأرضهم، هناك خطط مطروحة من الدولة والنشطاء والنخب وكذا القيادة العامة لها رؤية وخطة تتفق معها الأطراف المحلية بعيدا عن الأجسام السياسية، التى تتعامل مع ملف الإعمار بصفته استرزاقا وتوسيعا لثرواتهم، أو ملفا سياسيا يمكن من خلاله لى ذراع احتياجات الوطن والمواطن.

● **وماذا عن الدور المصرى فى ليبيا، كيف تنظر له، وماذا تنتظر منه؟**

. الدور المصرى فى ليبيا ذو شقين أحدهما إيجابي؛ من ناحية المحافظة على الأمن القومى العربي، والآخر سلبى من ناحية التمسك بأشخاص بعينها وبأجسام منتهية الصلاحية، ضد إرادة الشعب الليبى الذى دفع آلاف من شبابه الدماء ليحصل على استقرار ووحدة صارت بعيدة المنال، تحت دافع المصالح الفردية والشخصية لكلا الأطراف.

والمنتظر دعم أبناء الشعب الليبى فى إجراء انتخابات حرة ونزيهه خاصة البرلمانية والمساندة فى القضاء على التيارات الإرهابية المتطرفة، وإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من أرض وطننا بالشرق والغرب والجنوب.

فنحن نعتبر جمهورية مصر العربية، أم كل العرب وقلب العروبة النابض، وعبر التاريخ كانت مصر داعما لليبيا، تمد يد العون كلما اقتضى الأمر أو استدعت الحاجة، فأثناء الاحتلال الإيطالى كانت لمصر وقفتها مع المقاومة، وفى مصر تأسس الجيش الليبي، ولمصر موقف لا ينسى بالوقوف مع ليبيا فى قضية لوكيربي، ووقت الحصار، وموقفها من ثورة فبراير لمساندة إرادة الشعب، وكذا «عملية الكرامة» ضد التنظيمات الإرهابية المدعومة دوليا، ولا نزال نعقد الأمل الأكبر كشعب وشارع يعتبر مصر الشريك والقريب الأول، والامتداد والترابط العائلى الذى يعتبر بمثابة خطوط حمراء، ونخشى من أثر دعم أو التمسك بأشخاص وأجسام مهترئة ومنتهية الشرعية والصلاحية أن ينال من هذه العلاقة أو يخدشها، ويفتح مجالا للعب فيها.

وليس لدى القاهرة مبررا بغياب البديل، والطرح السياسى المعبر عن ليبيا البعيدة عن النفوذ الإقليمي، ليبيا الساعية للوحدة ولعلاقة وطيدة وامتداد شرقا تفرضه الجيرة ومكانة مصر، كما يفرضه امتداد النسب، فالبطء فى ذلك يسبب شرخا ويعتبر ضربة فى مقتل فى جسم واحد يسعى كثيرون للالتفاف حوله، كى لا يتحقق تقدم وتنمية للبلدين، وها هى يد الحراك ممدودة ونطلب دعم الأشقاء لتحقيق المبتغى فى ليبيا موحدة وحكومة واحدة ومؤسسات جامعة لكل المكونات هدفها الأساس مصلحة ليبيا بعيدا عن القوى الإقليمية أو الدولية التى يحقق الوضع الحالى جل مصالحها.

فنحن نؤمن أن لا عمل سياسى ينجح فى ليبيا بعيدا عن رعاية ودعم مصرى مباشر، لرسم معالم المرحلة القادمة سياسيا واقتصاديا وكذلك عسكريا، فلا حسم سياسى فى ليبيا بدون رعاية مصرية. البعثة ترعى اتفاقات سياسية مع أطراف تقاتل لأجل البقاء فقط، لأنها تعلم أن محاسبة شعبية وقضائية وأخلاقية وتاريخية آتية لا محالة بعد سقوطهم، فقبل انتخابات مجلس النواب واتفاق الصخيرات كانت بلادنا خالية تماما من القواعد العسكرية الاجنبية، وسبب فشل بعثة الأمم المتحدة دعمها لطرف بعينه وتمسكها بأجسام منتهية الصلاحية تعتبرها طرفا فى حين أنها لا تعبر عن المجتمع، اى ان اشخاص فقط تقوم بتسيير مجالس بانفراد، المنتظر تشكيل لجنه رفيعة المستوى لإنجاز الاستحقاق الانتخابى عبر حكومة مصغرة تسمى حكومة مؤقتة، ذات مدة زمنية محددة تستعين بالإعلان الدستورى الصادر من المجلس الانتقالي، لعدم حدوث مشاكل دستورية أو قانونية.

● **كأنك تطلب فرض وصاية مصرية على ليبيا، أو تدخلا أقوى ولا أقول أعنف..!**

. ما أطلبه هو حوار يجمع كل الفاعلين والمؤثرين فى الوطن.. وألا يقتصر على المتصدرين للمشهد السياسي، فهم لايمثلون الطبقة الصامتة التى هى أغلبية الأمة الليبية، وصولا لتوافق على سلطة تنفيذية مهمتها الأولى والأساسية إجراء الانتخابات.. وأن نخرج من الجدل حول من هو الأحق أو المفوض بإنتاج خارطة طريق محتكمين للإعلان الدستورى الذى يتضمن آليأت الانتخابات البرلمانية، ونخرج من حالة الجمود، ونحمى البلاد من الانقسام الذى ضرب ويهدد وحدتها ويهدد مصر بالتبعية.

مصر قادرة على وضع خارطة طريق، تجرى على أساسها الانتخابات فتعدد الرؤوس والأجسام الموازية جعل البلاد تعانى حالة من التشظى والانقسام والتنازع على الشرعية والمشروعية، فكل الأجسام انتهت ولايتها والمدد التوافقية التى اعطيت لها، فـ«المؤتمر الوطني» الذى رفض ولم يعترف بالانتخابات البرلمانية انتهت المدة المحدد له، وأصبح جسما موازيا وكان على عاتقه انجاز الدستور واجراء الانتخابات الرئاسية فشل فى ذلك.. بعد ذلك تم التوافق على إجراء الانتخابات البرلمانية التى من واجباتها الأساسية القيام بما عجز عنه المؤتمر الوطني، إلا أن «البرلمان» هو الاخر لم يف بالتزاماته، وانتهت المدة المحددة له، صار كلا منهما أجساما موازية مددت لها فترات توافقية من اتفاق «الصخيرات» ثم اتفاق «جنيف تونس»، وكل الفترات المتوافق عليها قد انتهت، هذا الأمر جعلها لاتحظى برضا ولا قبول الليبيين جميعا..

● **دكتور بدر، أنت ممن درسوا فى القاهرة، فما مدى علاقتك بها الآن.. وخاصة على المستوى الرسمي!**

. القاهرة بيتى الثانى وملتقاى مع الأخوة العرب، فلا تزال تربطنى علاقة مع الجامعة العربية، وللعائلة علاقات نسب ومصاهرة من مصريين، كما أواظب على حضور الاحتفال بتأسيس الجيش السنوسى المقام بالقاهرة، لأن الجد «ماشاءالله» كان يعمل بجهاز المخابرات عند تأسيس الجيش الليبى والذى تم فى مصر، وكان أحد الحضور.

وأعتز بكثير من ذكرياتى فيها، ومن أهمها حضورى لثورة ٣٠ يونيو بالقاهرة، شاهدت بأم عينى خروج الشعب المصرى بالملايين فى الشوارع والساحات رفضا لحكم المرشد والجماعة، لحظات تاريخية لممارسة حقه الديمقراطى فى إقامة دولة قوية مستقرة آمنة. ووقوف الجيش مع إرادة الشعب، أما على المستوى الرسمى جرت عدة محاولات من جانبي، لكن القاهرة متحفظة على التواصل مع أى من الذين يطرحون أنفسهم بديلا عن الكيانات الموجودة، وهو ما نفسره بدعم ومساندة لأشخاص يمثلون مشكلة، وإغلاق الباب أمام من يمكن أن يكون حلا لصالح الجميع ليبيا وشعبها ومصر وأمنها.

حوار- سوزان حرفى